Distribution: Limited GC 29/INF.3 25 January 2006
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة التاسعة والعشرون

روما، 15 – 16 فبراير/شباط 2006

مناقشات المائدة المستديرة

تعزيز المؤسسات الريفية للفقراء:
الفرص والمعوقات

تقدم هذه المذكرة معلومات أساسية عن أهمية المؤسسات الريفية للفقراء وتعرض نُهج التحول المؤسسي وأبعادها بالنسبة للصندوق وتطرح عدة أسئلة بهدف إجراء مناقشة بنَّاءة. وتطور هذه المذكرة المائدة المستديرة السابقة التي عالجت موضوع تحويل المؤسسات الريفية من أجل الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية والتي عقدت في فبراير/شباط 2003 بمناسبة الدورة الخامسة والعشرين لمجلس المحافظين. وكان المشاركون في هذه الندوة قد قدموا عدة توصيات منها ضرورة قيام الصندوق بالإسهام في حث الفقراء على الانضمام إلى عملية تحويل المؤسسات والعمل على تعزيز قدرتهم على ذلك. وتوسع هذه المذكرة نطاق المناقشة بالتطرق إلى بعض القضايا الأساسية المتصلة بالتحول المؤسسي ووصف بعض التجارب الحديثة في هذا المضمار في عدة أقاليم.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

ألف – المؤسسات وأهميتها

1 – ثمة إقرار عالمي واسع النطاق بأهمية دور المؤسسات في تفعيل عمليات الحد من الفقر يتجلى في التوصيات التي اعتمدها مؤتمر شنغهاي لعام 2004 بشأن توسيع نطاق الحد من الفقر: عملية تعلم شاملة وفي توصيات محافل أخرى. وقد لقي هذا الموضوع أيضاً اهتماماً كبيراً من جانب علماء الاقتصاد الذين اضطلعوا بأبحاث لإثبات أن المؤسسات لها دور حاسم في التنمية الاقتصادية للبلدان في مختلف أرجاء العالم. وتم في ضوء ذلك طرح موضوع الحاجة إلى صيغة جديدة بشأن قدرة فقراء الريف ومنظماتهم على التأثير على القرارات التي تحدد سبل معيشتهم. ولا يمثل هذا مجرد تغيير في نهج المساعدة الإنمائية بل تحولاً في الصيغة يجعل من الفقراء أطرافاً فاعلة في تنميتهم. ومن شأن الاستثمار في بناء القدرات المؤسسية أن يتيح للفقراء إسماع أصواتهم على نحو فعال وتحقيق ما هو أبعد من ذلك، وهو تمكينهم من التأثير على السياسات العامة وعلى تنفيذ الخدمات.

2 – تعرف المؤسسات عادة بأنها كيانات تنظيمية ذات آليات إجرائية وأطر تنظيمية. ويقصد بالمؤسسات لأغراض هذه المائدة المستديرة "قواعد اللعبة" كما يعرفها نورث (North, 1990) والتي تشمل: (أ) المهمة؛ أي عوامل دستورية وبيئية؛ وحدوداً تعمل ضمنها المنظمات والأفراد؛ (ب) العلاقة بين الأفراد والمنظمات ضمن عدد من مجالات التفاعل؛ (ج) البواعث والحوافز والمكافآت التي تجعل الأفراد والمنظمات تنخرط وتشارك في نشاط ما. وتمثل المؤسسات أيضاً القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية المفروضة على التفاعل. ولما كان معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية فإن السياق المؤسسي للمؤسسات الريفية يصبح محورياً في عملية الحد من الفقر وتحفيز التنمية. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان التي تتولى فيها المؤسسات والمنظمات دور الوسيط في وصول الفقراء للأصول والتقنيات والأسواق. وهذه المؤسسات هي التي تقوم عادة أيضاً بتنظيم الممارسات القائمة على الأعراف والعمليات الإدارية التي تقرر ما إذا كان الفقراء سيفيدون من إمكانات الوصول هذه أو سيتأثرون بها. وهناك أيضاً اتفاق عام على أن قدرة الفقراء على التأثير على القواعد والإسهام في إدارة المنظمات يتوقف على قوتهم ومدى مشاركتهم المطلعة (الصندوق، 2001).

3 – ما الذي يجعل المؤسسات على هذه الدرجة من الأهمية؟ إن قواعد اللعبة الرسمية وغير الرسمية والكيانات التنظيمية قادرة على حرمان أفراد المجتمعات من أي حقوق أو خدمات أو مساعدات، وفي نهاية المطاف، من أي منفعة، أو منحها لهم. وتقوم المؤسسات أيضاً بتعزيز التماسك الاجتماعي والاستقرار والحد من النزاعات الأهلية والتخفيف من العواقب السلبية لعمليات الانتقال والتغير الاقتصادية.

4 – وللمؤسسات والكيانات التنظيمية الجيدة أهمية مضاعفة بالنسبة لفقراء الريف لأن الاستبعاد وسوء أداء المؤسسات يمكن أن يؤثر تأثيراً هائلاً على رفاههم. ويعاني فقراء الريف أيضاً من شح السلع العامة التي توفر لهم مما يحد من أثر الإجراءات الرامية إلى الحد من فقرهم.

5 – لا توجد طرق جاهزة واضحة لتغيير أوضاع وأنماط سلوك المؤسسات القائمة ويتطلب التوصل إلى حلول مستدامة نضجاً ووعياً أكبر على الصعيد السياسي للتغلب على الدوافع السياسية والمؤسسية التي تؤدي إلى التقصير والاستبعاد.

باء – بعض قضايا تحويل المؤسسات

6 – من الضروري بعد الإقرار بأهمية المؤسسات أن نتناول طرق تعزيز المؤسسات التي هي من أجل الفقراء ومنهم. ولا بد في هذا السياق من الالتفات إلى عدد من القضايا.

7 – **أولاً.** أثبتت التجربة أن للفقراء مؤسسات تقوم على الأعراف والتقاليد. لهذا ينبغي اعتماد نهج ثنائي الاتجاه يكفل تعزيز عمل المؤسسات في المناطق الريفية لما فيه خدمة الفقراء وفي الوقت نفسه تمكين الفقراء من تحسين مؤسساتهم الخاصة بهم. فالمؤسسات غير الرسمية كالتقاليد والأعراف الاجتماعية لم تلق حتى اليوم أي اهتمام يذكر ولم يتم الاضطلاع بأي دراسات عن طريقة التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ولا عن مزيج المؤسسات اللازم لتحقيق تقدم في اتجاه النهوض برفاه فقراء الريف مع مراعاة مجموعتي القواعد هاتين. ويتعين على المؤسسات التي تخدم الفقراء أن تضمن تمتعهم بحقوق متساوية وفرص متكافئة وعليها أن تعمل في أطر كافية من الشفافية والمساءلة. ومن الضروري أيضاً استئصال الفساد والرشوة لما فيه مصلحة المجتمع ككل وللمؤسسات ذاتها – وللمجتمع المدني ككل – دور في هذا الجهد. ومسألة إصلاح المؤسسات هي مسألة تتصل ببناء الرأسمال الاجتماعي أساساً إلا أن الرأسمال الاجتماعي يمكن خلقه أو تشكيله بسهولة من خلال السياسات العامة فهو يتطلب بناء الثقة وإنشاء الشبكات وقبل كل شيء القدرة على العمل المتناغم. ويتفق معظم العاملين في مجالي البحوث والتنمية على أن تجديد الثقة بالحكومة كمؤسسة عامة قد يكون أهم مفرزات الحياة المدنية الجياشة.

8 – **ثانياً.** للسياسات القائمة آثار على تنمية المؤسسات (وبالعكس). ويبين استعراض ما كتب عن النمو وجود دلائل بالغة على أن السياسات المعززة للنمو بما فيها تلك التي تعتمد في مجال بناء رأس المال البشري والانفتاح التجاري غالباً ما لا تظهر أو تصبح فعالة عندما تكون المؤسسات السياسية وغير السياسية ضعيفة. وهناك قرائن ثابتة تدل على ضرورة دعم وردف السياسات السليمة بمؤسسات قوية في حين تحد المؤسسات الضعيفة من فرص اعتماد سياسات جيدة أو تقوض فعاليتها.

9 – **ثالثاً.** لا يمكن تحويل المؤسسات باعتماد نهج القالب الواحد الذي يناسب كل المقاسات فالبحوث تدل على أن الترتيبات المؤسسية واستراتيجيات الإصلاح التي نجحت في بلد ما غالباً ما تكون غير فعالة في بلد آخر دون تكييفها أو إعادة ابتكارها لتصبح ملائمة للظروف المحلية. وتشدد أدبيات النمو أيضاً على أن مؤسسات البلدان تعكس قوة ودرجة مساءلة زعمائها السياسيين وأن مدى الحرية الاقتصادية لبلد ما يتوقف على مدى رسوخها في تاريخ البلد وثقافته مما يجعل التغيير المؤسسي أمراً صعباً وبطيئاً لأن أصحاب المصلحة في الترتيبات القائمة قد لا يكونون راغبين في إدخال إصلاحات مؤسسية واسعة النطاق أو دعمها.

10 – **رابعاً.** قد تسهم اللامركزية في عملية تحويل المؤسسات الريفية ولكنها لا تستطيع وحدها تحقيق النتائج المتوقعة. وللامركزية تعاريف متعددة وأحياناً متضاربة ولا يمكن تطبيقها دون مراعاة خصوصية ظروف البلدان المختلفة. وهناك اتفاق على أن اللامركزية تيسر الوصول إلى المعلومات المحلية وتعزز إدراك الاحتياجات المحلية وتشدد على المسؤولية أمام المجتمعات المحلية. وفقراء الريف غالباً ما يكونون، إن توفر لديهم الوعي والاطلاع، أكثر قدرة على التأثير في القرارات على الصعيد المحلي منهم في المراكز الحضرية البعيدة (الصندوق 2001). ومع ذلك فإن المصالح

الخاصة على المستويين الإقليمي والمحلي قد تستولي على الحكومات على الصعيد اللامركزي وتشرع بعد ذلك في توزيع المنافع على المجموعات الإقليمية والمحلية القوية.

جيم – نُهُج ومداخل تحويل المؤسسات

11 – أقرَّ الصندوق في *تقرير الفقر الريف 2001*، بأهمية متابعة وتيرة إدارة التغيير في اتجاه المؤسسات والبرامج المناصرة للفقراء من خلال تقديم الدعم من القاعدة. ويتناول التقرير ثلاثة نهج لتمكين فقراء الريف: (i) اللامركزية والعمل الجماعي في مجال إدارة الموارد الطبيعية؛ (ii) تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء؛ (iii) إقامة روابط مع القطاعين غير الحكومي والخاص كشريكين في تقديم الخدمات. ومع ذلك فإن هناك نهجاً أخرى قيد التطوير والتنفيذ في إطار عمليات الصندوق في أقاليم أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا والمحيط الهادي.

12 – **إدارة نظم الأملاك العامة وإشراك مجموعات السكان الأصليين.** تؤجر موارد الملكية العامة (البحيرات والغابات المتدهورة) في بنغلاديش ونيبال لأشد الناس فقراً في القرى المحيطة بها. وقد نظم الصندوق مجموعات (القربى) في المغرب في تعاونيات مسؤولة عن تنظيم الرعي في المراعي. ويأخذ هذا النهج في حسبانه "قواعد اللعبة" في الوقت الذي تطبق فيه قواعد جديدة وذات صفة رسمية أشد. والتغييرات التي يتم إدخالها هي تغييرات معقدة لا يمكن تحقيقها دون مشاركة الفقراء في المؤسسات التي تتمتع بالإدارة الذاتية والتي تسهم في خلق شعور بالهوية الجماعية واستحداث الرأسمال الاجتماعي. ويبقى السكان الأصليون أكثر المجموعات السكانية تهميشاً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. وقد راعى الصندوق أهمية مؤسسات مجموعات السكان الأصلية في تنفيذ المشاريع في بلدان مثل بوليفيا ومنغوليا والفلبين وغيرها. فقد ساند في بوليفيا عملية تسجيل الأراضي للسكان الأصليين وهو يسهم حالياً في عملية تشكيل مجموعات أصلية في حوض نهر الأمازون. ويجري في منغوليا إنشاء لجان للرعاة على أساس مجموعات الرعاة التقليدية التي تتولى مهام جسيمة منها تطوير استخدام الأراضي والإشراف عليه وصيانة واستخدام نقاط المياه؛ ويتم بذلك الاعتراف بالهيئات المؤسسية مجموعات السكان الأصلية. وقد أسهم الصندوق في الفلبين في تمكين السكان الأصليين من الحصول على سندات ملكية بمناطقهم في أرض أجدادهم.

13 – **بناء تحالفات بين الفقراء وإنشاء مؤسسات قاعدية.** يعتبر هذا النهج بالغ الأهمية من أجل انخراط الصندوق مع فقراء الريف وهو يتجسد بوضوح في *الإطار الاستراتيجي للفترة 2002–2006* الذي يشمل: (أ) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ب) تحسين فرص الوصول المتكافئ إلى الموارد الطبيعية المنتجة والتكنولوجيا؛ (ج) تعزيز فرص الوصول إلى الأصول المالية والأسواق. وقد تم في الهند وفنزويلا وغيرهما تطبيق طرائق التمويل الصغري القائمة على المجموعات ويجري توسيع نطاق العمل بها. وفي سري لانكا اتحدت مجموعات من الأسر المستفيدة في منظمات قروية نشطة اتحدت بدورها في اتحادات على صعيد الدوائر. ويتم تسجيل هذه الهياكل رسمياً وهي تخطط للاضطلاع بعدد من المبادرات الإنمائية المشتركة. وتسهم عمليتا التعبئة الاجتماعية والتخطيط التشاركي هاتان عند اكتمالهما في بناء رأس المال الاجتماعي وتحقيق النتائج في مجال التمكين المجتمعي الفردي والجماعي. وفي بيرو مول الصندوق مشاريع تعترف بوجود المجتمعات الفلاحية التقليدية وبمنحها سلطة اتخاذ القرارات لتحديد وتنفيذ أولوياتها الاستثمارية الخاصة بها.

14 - **تعزيز التنمية القائمة على المجتمعات المحلية.** يسعى الصندوق في أفريقيا الغربية والوسطى إلى تحقيق التنمية القائمة على المجتمعات المحلية التي يعتبرها أداة لتنفيذ إطاره الاستراتيجي وذلك من خلال تحسين إمكانات الحصول على رأس المال المادي والبشري والاجتماعي. ويعتبر هذا النهج أن التنمية على صعيد المجتمع المحلي هي شراكة بين الإدارة العامة ومجتمع محلي أو أكثر يعمل كتجمع مؤسسي للمجتمعات المحلية المتجاورة. وينبغي للإدارات الحكومية أن لا تتولى سوى توريد السلع العامة بينما تترك الأنشطة المدرة للدخل والخدمات المالية الريفية وإمدادات المياه والري للمجتمعات المحلية. وتدل التجربة المكتسبة حتى اليوم على أن المجتمعات التي تترك لها حرية وضع برنامج عملها الإنمائي غالباً ما تتمخض عن برنامج عقلاني للاحتياجات الواقعية. ويؤكد هذا ويلتقي مع تجربة الصندوق في أمريكا اللاتينية ويؤكدها بشأن النهج القائمة على الطلب ونقل المسؤوليات والموارد المالية إلى المجتمعات المحلية لتمكينها من العمل من أجل تنمية نفسها.

15 - **توسيع نطاق التدخلات القائمة على الطلب والتمكين من خلال نقل المسؤوليات والموارد المالية إلى المجتمعات المحلية.** لبى الصندوق في أمريكا اللاتينية وخصوصاً في المنطقة الأندية الطلب على الاستثمارات والخدمات التي حددها المشاركون في المشروع أنفسهم ونقل مسؤوليات إدارة الاستثمارات ومراقبة توريد الخدمات فأسهم بذلك في تعزيز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لفقراء الريف. وقد أدى نقل سلطة وصلاحيات اتخاذ القرارات بشأن الموارد إلى المجتمعات المحلية والأسر إلى زيادة الدخل والأصول وعزز شرعية تولي المجتمعات المحلية مسؤولية تخطيط وإدارة الموارد الجماعية ومكَّن هذه المجتمعات من أن تصبح أطرافاً اقتصادية واجتماعية نشطة يمارس أفرادها حقوقهم كمواطنين فيقوى بذلك اعتزازهم بأنفسهم. وقد كان لممارسة حقوق المواطنة أثر على تحقيق النتائج الاقتصادية في المشاريع المضطلع بها. وكان لجهود تعزيز المواطنة، ومنها توقيع عقود ملزمة بين المجتمعات المحلية ومورِّدي السلع والخدمات وفتح حسابات مصرفية لدى المصارف التجارية ومساعدة المستفيدين على اللجوء إلى النظام القضائي من أجل إنفاذ العقود، دور كبير في نجاح تنفيذ المشاريع. وقد أسهمت عدة مشاريع يجري توسيع نطاقها حالياً لتشمل إقليماً كاملاً من جبال بيرو في تمكين المواطنين من المشاركة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير المساعدة للحصول على بطاقات هوية وتسجيل المنظمات المستفيدة ككيانات قانونية وضمان حيازة الأراضي التي تعزز قدرة المجتمعات والأسر على العمل في البيئة التجارية وبيئة الأعمال القائمة. وجدير بالذكر أن حالة بيرو ليست حالة فريدة بالنسبة للصندوق في مجال التدخلات وعمليات التمكين القائمة على الطلب. (انظر الرأس الأخضر على سبيل المثال).

16 - **إعادة بناء المؤسسات في أوضاع ما بعد النزاعات.** لقضايا المؤسسات ما بعد النزاعات أهمية بالغة في أقاليم عديدة. والمناطق الريفية هي الأشد تأثراً بالنزاعات وهي التي تدمَّر فيها المؤسسات والبنى الأساسية. وتواجه الجهات المانحة الدولية تحدياً هو إعادة بناء القدرة المؤسسية على صعيد المجتمعات المحلية بوجه خاص بهدف الانتقال من تدخلات الطوارئ إلى التنمية. ويدرك الصندوق أن أوضاع ما بعد النزاعات هي أوضاع خاصة وحساسة لأن النزاعات تظهر مؤسسياً على شكل انقسام المجتمعات إلى فرقاء تعيش على استخدام العنف المادي أو النفسي أو التلويح به. أما فقراء الريف فإن أوضاع النزاعات تحرمهم من المواد التي يحتاجونها لمعيشتهم ومن فرص تصحيح الأوضاع مما يجعلهم بالتالي اتكاليين وسلبيين (الصندوق، 2004). وقد اعتمد الصندوق في بوروندي استراتيجية تقر بضرورة إنشاء هياكل جديدة موجهة لأداء مهام محددة من أجل إعادة البناء والانتقال إلى التنمية في سياقات ما بعد الأزمات التي تكون فيها المؤسسات قد حُلَّت أو فقدت مصداقيتها أو كانت هي ذاتها وليدة النزاعات. ويشمل النهج الذي جرى اعتماده إنشاء

وتفعيل لجان للتنمية الاجتماعية وتوفير المساندة القانونية لفقراء الريف وتعريف أفراد المجتمعات المحلية بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين.

دال – الطريق إلى الأمام

17 – التحول الهام في النموذج الإنمائي هو الانتقال من العرض إلى التدخلات القائمة على الطلب أو من نهج القمة إلى القاعدة إلى نهج القاعدة إلى القمة. وإن التجربة التي اكتسبها الصندوق في مجال تمكين المجتمعات المحلية ومساعدتها على الحصول على حقوق المواطنة وتحويل الموارد المالية إليها لتمكينها من دعم مبادراتها تبشر بإمكانية الدفع في اتجاه إصلاح المؤسسات. وإن النهج الجديدة مثل التنمية القائمة على المجتمعات المحلية التي جرى وصفها بإيجاز آنفاً لقادرة على جعل الفقراء يوظفون قوتهم في تنمية مجتمعاتهم لأن هذه النهج تعطي المجموعات المحلية سلطة اتخاذ القرارات وإدارة الموارد. وفقراء الريف يستطيعون تنظيم أنفسهم على نحو فعال وتحديد أولويات مجتمعاتهم ومعالجة مشاكلهم المحلية عندما يتزودون بقواعد واضحة للعبة وبإمكانات الحصول على المعلومات ويمتلكون القدرة والدعم المالي المناسبين.

18 – ثمة تطور آخر هو مسألة **الانتقال من التركيز على الاحتياجات المجتمعية إلى النهج القائم على الأصول.** فقد نجم عن التركيز على الاحتياجات المجتمعية قائمة لا تنتهي من المشكلات التي كانت بالضرورة ترسخ حلقة الاتكالية. أما النهج القائم على الأصول فإنه على العكس من ذلك يبدأ بما هو قائم في المجتمع المحلي ويركز على بناء قدرة الأفراد والمجتمع على حل المشكلات مركزاً على الأصول الإنتاجية الاجتماعية وغيرها لدى الأسر على أساس أن حجم ونوعية وإنتاجية حافظة الأصول لدى الأسر هي التي تحدد احتمالات النمو والحد من الفقر على المدى الطويل.

19 – وفيما يخص فرص التغير المؤسسي ومعوقاته فإنه يمكن القول بوجود فرص معينة للمستقبل القريب لمساعدة الفقراء على جعل المؤسسات تخدمهم بشكل أفضل. إلا أن هذه الفرص هي في الوقت ذاته تحديات لا بد للفقراء والهيئات المانحة من مواجهتها على حد سواء. وقد شهدت السنوات الأخيرة توجهاً واسع النطاق نحو اللامركزية وتعزيز الحكومات المحلية وتقريب المؤسسات والكيانات التنظيمية من الفقراء وهو ما يمثل تحدياً أمام الفقراء من حيث مشاركتهم في إطار التسيير المحلي والحاجة إلى مساندتهم في العملية. والاقتصادات المتنامية تضغط على الموارد الطبيعية لا سيما في الصناعات الاستخراجية في المناطق التي يسكنها فقراء الريف في الأقاليم المعزولة. والمؤسسات والكيانات التنظيمية الضعيفة في المناطق الريفية غير مؤهلة لمواجهة هذه الضغوط التي تثقل بها الصناعات الاستخراجية السبل المعيشية للفقراء في المناطق التي تعمل فيها هذه الصناعات. ومن المنتظر أيضاً أن تؤثر سياسات التجارة الجديدة وتشكيل التكتلات التجارية الإقليمية على الفقراء لأنه، في ميدان الزراعة، سيكون هناك رابحون وخاسرون. وقد يقتضي احتمال تجدد النزاعات في العديد من أرجاء العالم من الجهات الدولية المانحة أن تساعد الفقراء على تحسين أطرهم المؤسسية في أوضاع ما بعد النزاعات. وأخيراً، إذا ما استمر إعطاء الأولوية الكبرى لمشاريع وبرامج التحديث الحكومية فإنه لا يجوز تجاهل الفقراء بل ينبغي استشارتهم بشأن التغييرات التي قد تؤثر على معيشتهم. وإذا ما برزت هذه التحديات فإنه ينبغي الإقرار بأن عملية التغيير المؤسسي لصالح الفقراء هي عملية بطيئة غارقة في اللعبة السياسية للمصالح الخاصة.

20 - طور الصندوق أدوات لتعزز المؤسسات هدفها: (i) المساعدة على فهم المؤسسات الريفية وطريقة عملها؛ ومن هذه الأدوات تحليل المؤسسات وإعداد وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية والدخول في حوارات سياساتية مع الحكومة والأطراف الأخرى ذات المصلحة؛ (ii) تعزيز صمود المنظمات المجتمعية والأفراد من خلال إنشاء رابطات مجتمعية للادخار والتسليف، مثلاً؛ و(iii) دعم منظمات صغار المزارعين لتمكينها من المشاركة على نحو فعال في صنع السياسات وتغيير المؤسسات كما في حالة اللجنة المعنية بالزراعة الأسرية المنبثقة عن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي؛ (iv) تعميق فهم الصندوق لقناعات ومصالح صغار المزارعين من خلال مبادرة منتدى المزارعين.

21 - يمكن لفقراء الريف أن يحصلوا، من خلال عمليات الصندوق وغيرها من آليات الدعم، على الوسائل التي تيسِّر لهم إمكانات **الوصول** وإمكانات المشاركة على حد سواء، وهي الإمكانات التي يمكن تحويلها إلى تمكين سياسي واجتماعي وإلى رفاه اقتصادي.

هاء - مسائل مقترحة للمناقشة

22 - تتطلب التنمية الريفية تمكين الفقراء ومنظماتهم وتزويدهم بالفرص. كيف يمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع التغيير في المؤسسات وعلى أي صعيد؟

23 - هل يسهم تعزيز مخزون رأس المال الاجتماعي وزيادة الثقة والشفافية والمساءلة في رسم صورة المؤسسات المعنية بفقراء الريف؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك في السياق الريفي المتقلب؟

24 - هل التنمية المدنية شرط مسبق لتعزيز فعالية المؤسسات الريفية؟ هل تسهم النهج القائمة على الطلب في تعزيز المؤسسات الريفية؟ وإذا كان الأمر كذلك فكيف؟

25 - كيف تؤثر السياسات الحكومية على تغيير و/أو تكييف المؤسسات الريفية لمصلحة الفقراء (أي كيف تؤثر اللامركزية على المنظمات المجتمعية البازغة)؟

26 - ما هو الدور الذي يمكن للصندوق ولغيره من المؤسسات المالية الدولية القيام به لدعم التغيير المؤسسي من أجل الفقراء؟

27 - ما هي الدروس التي استخلصها الصندوق وغيره من المنظمات والتي يمكن تكرارها وتوسيع نطاقها في بلدك أو إقليمك؟ وما الذي يدعو إلى ذلك؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

المراجع:

Båge, L., *Transforming Institutions to Enable Poor Rural People to Overcome Their Poverty*. International Fund for Agricultural Development, 2003.

Daubon, Ramón E. and Saunders Harold H., Deconstruction of *Social Capital: A Strategy to Enhance Communities' Capacity to Concert*. The Kettering Foundation, 2003.

Fukuyama, Francis, *Social Capital and Civil Society,* International Monetary Fund, 1999.

Putman, Robert, *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy*. Princeton University Press, 1993.

Sachs, Jeffrey D., *Institutions Matter But Not for Everything*. International Monetary Fund, 2003.

North, Douglass, Institutions, *Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press, 1990.

Easterly, William, *Inequality Does Cause Underdevelopment*. Center for Global Development, Working Paper, 2002.

MacFarland, Maitland, *Growth and Institutions.* International Monetary Fund, 2003.

Siegel, Paul and Alwang, J. *An Asset-Based Approach to Social Risk Management: A concept Approach*. World Bank Discussion Paper, 1999.

Rural Poverty Report: *2001The Challenge of Ending Rural Po verty.* International Fund for Agricultural Development.

Kretzmann, John P. and John L. McKnight. *Building Communities from the Inside Out: A Path Towards Finding and Mobilizing a Community's Assets*. Institute for Policy Research, 1993.

Massler, Barbara, *Innovative Strategies for Reducing Poverty in the Southern Highlands of Peru*. World Bank, 2004.